البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0.a. الهدف

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

0.b. الغاية

الغاية ١٦-١٠: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

0.c. المؤشر

المؤشر ١٦ - ١٠ - ٢ : عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات

0.d. السلسلة

لا ينطبق

0.e. تحديث البيانات الوصفية

تموز/يوليو 2021

0.f. المؤشرات ذات الصلة

لا يوجد

0. g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

عدد البلدان التي تعتمد وتنفّذ ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو خاصة بالسياسات للنفاذ العام إلى المعلومات.

يهدف المؤشّر ١٦ - ١٠ - ٢ هذا إلى الإبلاغ عن عدد البلدان التي تعتمد وتطبّق ضمانات دستورية و/أوتشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات. كما يهدف هذا المؤشّر إلى رصد الاتجاهات الرئيسية في تنفيذ هذه الضمانات التي تُعرض في المجاميع العالمية.
واستناداً إلى التعريف أعلاه، يحتوي المؤشّر على عنصرين:

1. الاعتماد.
2. التطبيق.

وفي إطار كلاً من هذين العنصرين، حُدّدت أسئلة رئيسية انطلاقاً مما يُعرَف بـ "مبادئ الوصول إلى المعلومات"، وهي أسئلة تبرز العناصر الأساسية للتنفيذ الفعّال لهذه المبادئ على مستوى البلد. وقد استُمدّت هذه المبادئ من الأطر والوثائق القائمة المعترف بها دولياً[1]. ولأغراض هذا المسح، فإن المبادئ ذات الصلة هي التالية:

1. الأطر القانونية للوصول إلى المعلومات.
2. الإعفاءات المحدودة.
3. آلية الرقابة.
4. آلية الطعن.
5. حفظ السجلات والإبلاغ عنها.

يُقيَم كل سؤال بين صفر و2 درجة. عند إنهاء المسح، يمكن للبلد الحصول على درجة إجمالية تتراوح بين صفر إلى 9 درجات. لن يُستخدَم مجموع النقاط الذي يحققه كل بلد لتصنيف البلدان إلى فئات وفقاً لمستوى تحقيقها أهداف المؤشّر (على سبيل المثال: منخفض أو متوسط أو عالي). لكن يدخل هذا المجموع في احتساب المجاميع العالمية.
تَرد تفاصيل إضافية حول طريقة احتساب المؤشّر في القسم المخصّص للمنهجية.

1. **المفاهيم:** الوصول إلى المعلومات

يستند مفهوم "وصول الجمهور إلى المعلومات" إلى الحق الإنساني الراسخ في الحرية الأساسية للتعبير وتكوين الجمعيات. وتقع مسؤولية إعمال هذا الحق على عاتق الدول، وقياس مدى وفائها بهذا الواجب يتيح تقييم التقدّم المُحرز نحو تحقيق الهدف.
ولتحديد ما يجري قياسه، يتعيّن النظر في العنصرين الأساسيين المكوّنين لمؤشّر الوصول إلى المعلومات، وهما: التزام الدول باعتماد إطار قانوني، والسعي في الممارسة العملية لتطبيق هذا الإطار الذي:

- يخوّل الجمهور طلب الوصول إلى المعلومات (الوثائق والمعلومات الأخرى المسجّلة على أنواعها)، ويستجيب لهذه الطلبات في الوقت المناسب.
- يُلزم السلطات بضمان إتاحة المعلومات ذات الأهمية العامّة إلى الجمهور بصورة استباقية، دون الحاجة إلى الطلب.

2. حق الاطّلاع على المعلومات

يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات العامّة عنصراً من عناصر الحق الأساسي في حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللاحق. وتنص هاتان الوثيقتان على أن الحق الأساسي في التعبير عن الرأي يشمل حرية "التماس المعلومات والأفكار، وتلقّيها، ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود". والحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها هو البعد الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمؤشّر ١٦ -١٠ -٢، فيما يتمثّل جانبه الآخر بالحق في نقل المعلومات .

فالحق في الوصول إلى المعلومات العامّة هو مصطلح شامل يشير إلى الحق القانوني في الاطّلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامّة، وغالباً ما يستخدم كمرادف لمصطلحات من قبيل حرية الإعلام.

3. التطبيق

يشير مفهوم "التطبيق" بالدرجة الأولى إلى الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام القانون أو السياسة أو الأنظمة، وهو يرتبط بالتالي بالهيئات الحكومية المعنية بتقديم المعلومات إلى الجمهور (بناءً على طلبه وبشكل استباقي). ويكتسب التطبيق أهمية بالغة في ضمان الاستفادة من القوانين أو السياسات أو الأنظمة.

1 تشمل هذه الأطر والوثائق القائمة المعترف بها دولياً المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان؛ مشروع قانون الكومنولث النموذجي لحرية المعلومات؛ القانون النموذجي لمنظمة الدول الأمريكية بشأن الحصول على المعلومات؛ القانون النموذجي للاتحاد الافريقي بشأن الحصول على المعلومات والتقارير الصادرة عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

4. الرصد

إن رصد تطبيق الأحكام المتعلّقة بحق الوصول إلى المعلومات يشير إلى إجراءات الإشراف والتحقّق التي تتّخذها المؤسسات الرقابية المختصة لكفالة التطبيق الفعّال للضمانات القانونية. وتشمل هذه الإجراءات تقييماً للجهود التي تبذلها الهيئات العامة في تعزيز وصول الأفراد إلى المعلومات في البلد.

5. التنفيذ

يُشير مفهوم إنفاذ الضمانات القانونية إلى الإجراءات المتّخذة من الجهات المكلفة لإلزام المعنيين على الوفاء بمتطلبات الوصول إلى المعلومات، و تنفيذ الجزاءات اللازمة عند اكتشاف أي انتهاكات. والإنفاذ هو وظيفة تأديبية تضمن ترتيب التبعات اللازمة على كل من ينتهك القواعد المحدّدة، وتنطوي على مجموعة من الأدوات المستخدمة لمعاقبة أي إخلال بالقوانين والأنظمة، والنهي عن ارتكاب الانتهاكات مستقبلاً.

6. الوساطة

تُعرَّف الوساطة بأنها مفاوضات تُجرى بتيسير من طرف ثالث محايد (وسيط)، لا يُطلب منه اتخاذ أي قرار. فعلى عكس القاضي أو المحكِّم، الوسيط ليس صانع قرار، بل يتمثّل دوره في العمل مع الأطراف المتنازعة على تسوية نزاعاتها. ويضطّلع الوسيط بمساعدة الطرفين على التوصّل إلى قرار خاص بهما بشأن تسوية النزاع من خلال الإشراف على تبادل المعلومات وعملية المساومة.

7. رقابة مخصّصة

تشمل هذه الوظيفة المتخصّصة عمليات الإشراف والرصد وتقييم الأداء والمراجعة، لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات، وهو ما يستلزم تقييم التطبيق وإنفاذه. وبالتالي فإن الرقابة على تطبيق القوانين والأنظمة والسياسات تختلف عن التطبيق الفعلي في ما يتعلّق بتقديم المعلومات مباشرةً.

فالمؤسسة الرقابية هي الهيئة المكلّفة بضمان الرقابة، وبالتالي المساءلة عن تطبيق الاحكام المتعلّقة بالوصول إلى المعلومات. كما يجوز للهيئة نفسها، أو أي هيئة مكلّفة أخرى، توجيه الطعون، وإن كانت هذه الوظيفة تختلف عن وظيفة الرقابة، وتضطلّع بها أحياناً هيئة منفصلة. ولهذا السبب، تضم بعض البلدان أكثر من مؤسسة رقابية واحدة، تبعاً لاختلاف المهام الموكلة إليها.

ويمكن للمؤسسات (الإرشادية) التالية ممارسة وظيفة الرقابة:

- لجنة/مفوض الإعلام.
- لجنة/مفوض حماية البيانات أو الخصوصية.
- لجنة حقوق الإنسان.
- المفوض البرلماني المعني بالإدارة (أمين المظالم).
- إدارة/وزارة/وكالة.

8. الطعون

الطعن هو طلب لاتخاذ، أو عدم اتخاذ، قرار يتعلّق بالحصول على معلومات، ويخضع إلى المراجعة من قِبل المؤسسة الرقابية المكلّفة بالإشراف على وصول الأفراد إلى المعلومات العامة. وعادةً ما تنطوي الطعون على طلبات بإعادة النظر في الحالات التي تتخلّف أو تمتنع فيها الجهات المسؤولة عن تقديم المعلومات المطلوبة. ومن الناحية المثالية، تُنشأ هيئة مراجعة مستقلة ومحايدة وتُمنح سلطة الإلزام بالكشف. في بعض الولايات القضائية، قد تكون المحاكم بديلاً فعالاً عن هيئة المراجعة، غير أن إجراءتها تتطلب أحياناً وقتاً أطول وتكلفة أكبر. ومن

شأن ذلك أن يُثني أشخاصاً كثر عن طلب المراجعة. وعادة، تُقدم الطعون إلى المحكمة كملاذٍ أخير، بعد استنفاد كافة محاولات الطعون المؤسسية، ولا تؤخذ هذه الحالات في الاعتبار عند قياس هذا المؤشّر.

9. الإعفاءات المحدودة

تسمح الإعفاءات (أو الاستثناءات) بحجب فئات معينة من المعلومات. ويُقصد بالإعفاءات المحدودة ألا تُحجب المعلومات عن الجمهور إلا في حدود ضيقة، ومتناسبة مع ما تدعو إليه الضرورة، ومحدّدة بوضوح. ويقتصر تطبيق هذه الاستثناءات على الحالات التي تنطوي على خطر إلحاق ضرر بالغ بالمعلومات المصونة، وعندما يكون هذا الضرر أكبر عموماً من المصلحة العامة المتمثلة في إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات. وعلى السلطات المعنية أن تُبرر رفضها الإفصاح عن المعلومات المطلوبة.

وتشمل الأسباب الموجبة للإعفاءات المسموح بها:

- الأمن القومي;
- العلاقات الدولية;
- الصحة والسلامة العامة;
- منع الأخطاء القانونية والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها;
- الخصوصية;
- المصالح التجارية المشروعة وغيرها من المصالح الاقتصادية;
- إدارة الاقتصاد;
- الإنصاف في إقامة العدل والحصول على المشورة القانونية;
- الحفاظ على البيئة;
- وضع السياسات المشروعة وغيرها من الإجراءات المنوطة بالهيئات العامة;

10. حفظ السجلات والإبلاغ عنها

يُعد حفظ السجلات جزءاً من نظام إدارة السجلات الذي يحظى بدور هام في تعزيز المساءلة والحكم الرشيد. ففي غياب السجلات الكافية والموثوقة للطلبات و/أو الطعون الواردة ولكيفية معالجتها، قد يتعذّر قياس التقدّم المحرز في الوصول إلى المعلومات العامّة، والإبلاغ عن هذا التقدّم. وفي تحقيق مؤشّر الوصول إلى المعلومات، يُعد الإبلاغ أداة أساسية لأغراض الشفافية والمساءلة، ولجمع الأدلة والبيانات اللازمة لتحديد أوجه القصور والاحتياجات كشرطٍ مسبق لإجراء تحسينات محدّدة الأهداف.

التعليقات والقيود

يتيح هذا المؤشّر الإبلاغ عن العدد الإجمالي للبلدان على الصعيد العالمي التي اعتمدت ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. وترد البيانات المتعلّقة بتنفيذ هذه الضمانات من الهيئات التي استجابت للمسح الذي أجرته اليونسكو.

تُعد المؤسسات الرقابية المسؤولة عن رصد إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات الأقدر على توفير البيانات المطلوبة لهذا المسح، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لكن في بعض البلدان، قد لا تُكلف هذه المؤسسات بدور رقابي صريح، أو قد تفتقر إلى القدرة الكافية لحفظ السجلات. لذلك، تخفق أحياناً في توفير معلومات مفصّلة من شأنها المساعدة في وضع التحليلات في سياقها المناسب.

ولا يُعنى المؤشّر ١٦-١٠-٢ بتقييم ما إذا كانت التدابير المتخذة على الصعيد الوطني تفضي إلى تحقيق النتائج المرجوة، بل يركز على توفر البيئة التنظيمية والولاية والنُظُم الداعمة كشروط مسبقة للتطبيق الفعال.

B.2. وحدة القياس

عدد البلدان

C.2. التصنيفات

لا يوجد

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

الوصف:
سيتم الحصول على بيانات عن عدد البلدان التي اعتمدت الضمانات من خلال الردود من البلدان على مسح وصول الجمهور إلى المعلومات (المؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٦-١٠-٢)،

سيتم الحصول على البيانات المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الوطني، والتي ستساهم في إعداد التقارير العالمية لليونسكو، من خلال الردود من البلدان والأقاليم على نفس المسح.

B.3. طريقة جمع البيانات

في جمع البيانات على المستوى الوطني، تدعو اليونسكو البلدان إلى المشاركة في مسح اليونسكو حول وصول الجمهور إلى المعلومات (المؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٦-١٠-٢). سيتضمن المسح دليل التعليمات.
البلدان التي تجيب على الأسئلة الشاملة التي سيتم تسجيلها وفقاً لذلك. بالإضافة إلى ذلك، عند الاقتضاء، سيتم جمع البيانات التكميلية من خلال أسئلة المتابعة، والتي لن يتم تسجيلها وسيتم استخدامها لوضع تحليل اليونسكو في سياقه.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

تتوقع اليونسكو جمع البيانات على أساس سنوي.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

تخطط اليونسكو لنشر بيانات المؤشر ١٦-١٠-٢ في الربع الأول من كل عام كجزء من تقاريرها إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

الاسم:
البلدان

الوصف:
أكمل البلد المسح بالتشاورمع الإدارات/ الوزارات/ الوكالات/هيئات الرقابة ذات الصلة للوصول إلى المعلومات (مثل لجان المعلومات، أو لجنة حماية البيانات أو الخصوصية، أو أمين المظالم، أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، والأجهزة الإحصائية الوطنية.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات

UNESCO

3.G. التفويض المؤسسي

اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المعنية بإرساء السلام في عقول الناس بضمان وصولهم إلى خدمات التعليم والعلوم والثقافة، وإمكانية التواصل والاطّلاع على المعلومات. وفي مجال التواصل والإعلام، تدافع اليونسكو عن حرية التعبير واستقلال وسائط الإعلام وتعدديتها، وتعمل على تعزيزها. كما تسعى إلى بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع، وقائمة على إمكانية الوصول الشامل إلى المعلومات واستخدام التكنولوجيات الرقمية بصورة مبتكرة. ومنذ عام 2017، عُيِّنت اليونسكو كوكالة راعية للمؤشّر ١٦-١٠-٢. وفي هذا السياق، كلفت الدول الأعضاء اليونسكو، من خلال برنامجها الدولي لتطوير الاتصالات، برصد التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشّر والإبلاغ عنه في جميع أنحاء العالم.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

للإبلاغ عن عدد البلدان التي اعتمدت الضمانات المطلوبة، يضطلع المعنيون ببحث مكتبي لتثليث البيانات المجمعة من خلال المسح. تُرصد البيانات التي تشمل سنوات اعتماد هذه الضمانات، وتخضع إلى تحديث سنوي لتحديد التغيرات الحاصلة، مثل:

- قيام بلدٍ معيّن مؤخراً باعتماد ضمانات لوصول الجمهور إلى المعلومات.
- قيام بلدٍ معيّن مؤخراً بتعديل الضمانات القائمة بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات.

بموازاة ذلك، وللربط بين البيانات المجمعة بشأن الاعتماد بعنصر التطبيق وقياسه على الصعيد الوطني، تجمع اليونسكو البيانات مباشرة من البلدان وأقاليمها من خلال المسح الخاص بوصول الجمهور إلى المعلومات (المؤشّر ١٦-١٠-٢ من أهداف التنمية المستدامة).

4.B. التعليقات والقيود

لا يقوم هذا المؤشر بتقييم مجموع المكوّن "النفاذ العام إلى المعلومات" في الغاية الكاملة ١٦-١٠. ومع ذلك، فإنه يركّز على محدّد رئيس لبيئة المعلومات الأوسع.

4.C. طريقة الاحتساب

تُحتسب النقاط الممنوحة على الردود الواردة في المسح باستخدام نظام الأوزان الترجيحية، حيث يُقيَّم كل سؤال بين 0 و2. ويشمل المسح ما مجموعه 8 أسئلة رئيسية (4 لعنصر "الاعتماد" و4 لعنصر "التطبيق"). يمكن للبلد الحصول على مجموع نقاط يتراوح بين 0 و9 نقاط.

لن يُستخدَم مجموع النقاط لكل بلد في تصنيف البلدان إلى فئات وفقاً لمستوى تحقيقها أهداف المؤشّر (على سبيل المثال: منخفض أو متوسط أو عالي). لكن تدخل هذه النقاط في المجاميع العالمية، حيث تُفسَر البيانات باستخدام صيغة المجموع لإظهار الاتجاهات العامة. وتوضح هذه الاتجاهات الحالة السائدة من حيث تطبيق الضمانات وفقاً "لمبادئ الوصول إلى المعلومات"، كما ورد في القسم المخصّص أعلاه للأساس المنطقي.

يوضح الجدول أدناه كيفيةإحتساب الدرجة .

المسح الذي أجرته اليونسكو بشأن لإطلاع الجمهور على المعلومات
المؤشّر: ١٦-١٠-٢
المكوّنات: الاعتماد + التطبيق؛ النتيجة/الدرجة: 0-9
المكوّن الأول: الاعتماد؛ النتيجة/الدرجة: 0-5

سؤال المسح استناداً إلى مبادئ إطلاع الجمهور على المعلومات	النتيجة/الدرجة	وصف الحساب للمجاميع العالمية
1. هل يعتمد بلدك ضمان دستوري أو تشريعي و/أو أي ضمان قانوني آخر يعترف بالوصول إلى المعلومات كحق أساسي؟	نعم =1 لا = 0 قيد التنفيذ: 0.5	مجموع البلدان التي أجابت ب "نعم" و"قيد التنفيذ".
2. هل يحدّد الضمان القانوني المعتمد بشأن الوصول إلى المعلومات الحاجة إلى مؤسسة رقابية مخصّصة [أو مؤسسات]؟	نعم =1 لا = 0	مجموع البلدان التي أجابت ب "نعم".
3. هل يحدّد الضمان القانوني المعتمد بشأن الوصول إلى المعلومات الحاجة إلى هيئات وطنية عامة (الوزارة/الوكالة/الإدارة) لتعيين موظفي إعلام أو وحدة خاصة للتعامل مع طلبات الجمهور للحصول على المعلومات؟	نعم، جميع الهيئات العامة مكلفة بالتعيين = 1 نعم، لكن بعض الهيئات العامة فقط = 0.5 لا = 0	مجموع البلدان التي أجابت ب "نعم، جميع الهيئات العامة" و"نعم، بعض الهيئات العامة".
4. هل ينص الضمان القانوني بشأن الوصول إلى المعلومات على الأدوار التالية للمؤسسة/للمؤسسات الرقابية المعنية برصد الوصول إلى المعلومات: (أ) الرقابة (المسؤولية القانونية بكفالة تطبيق الضمان)؛ (ب) الطعون؛ (ج) رصد تطبيق ضمان الوصول إلى المعلومات؛ (د) إنفاذ الامتثال للضمانات (ضمانات) القانونية الخاصة بالوصول إلى المعلومات؛ (ه) الوساطة.	0.2 لكل دور محدّد مجموع النقاط:1	مجموع البلدان التي اختارت، "الخيار أ"، "الخيار ب"، "الخيار ج"، "الخيار د" و"الخيار ه"
5. هل ينص الضمان القانوني الخاص بالوصول إلى المعلومات بشكلٍ صريح على الإعفاءات المسموح بها، مع تفصيل هذه الإعفاءات إلى فئات محدّدة جيداً حيث يمكن قانوناً رفض طلبات الوصول إلى المعلومات، بما يتوافق مع المعايير الدولية؟	نعم =1 لا = 0	مجموع البلدان التي أجابت بـ "نعم".
نتيجة المكوّن الأول	0-5	

المكوّن 2: التطبيق؛ النتيجة/الدرجة: 0-4		
سؤال المسح استناداً إلى مبادئ إطلاع الجمهور على المعلومات	**النتيجة/الدرجة**	**وصف الحساب للمجاميع العالمية**
6. خلال السنة المشمولة في التقرير، هل اضطلعت المؤسسة/المؤسسات الرقابية المخصّصة لرصد الوصول إلى المعلومات بتنفيذ الأنشطة التالية في الممارسة العملية: (أ) نشر تقرير سنوي؛ (ب) تقديم إرشادات بشأن التطبيق و/أو تدريب المسؤولين في الهيئات العامة (الوزارة/الوكالة/الإدارة)؛ (ج) إذكاء الوعي العام؛ (د) الاحتفاظ بإحصاءات عن الطلبات و/أو الطعون؛ (ه) الطلب إلى الهيئات العامة الاحتفاظ بإحصاءات بشأن أنشطتها وقراراتها.	0.4 لكل من الأنشطة المختارة مجموع النقاط:2	مجموع البلدان التي أجابت بـ "الخيار أ"؛ "الخيار ب"؛ "الخيار ج"؛ "الخيار د"؛ "الخيار ه".

7. هل تتلقى مؤسسة/مؤسسات الرقابة المخصّصة لرصد الوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني تقارير من الهيئات العامة (الوزارة/الوكالة/الإدارة) بشأن معالجة طلبات الوصول على المعلومات؟	نعم =1 لا = 0	مجموع البلدان التي أجابت بـ "نعم".
8. هل تحتفظ المؤسسة الرقابية المخصّصة برصد الوصول إلى المعلومات على المستوى الوطني بإحصائيات بشأن الطعون؟	نعم =1 لا = 0	مجموع البلدان التي أجابت بـ "نعم".
نتيجة المكوّن 2	0-4	
مجموع نقاط المسح (المكوّن 1 و2)	0-9	

يمكن أن يقدم السيناريو أدناه مثالاً على كيفية حصول بلد ما على نقاطه

أجاب البلد X على اسئلة المسح، واستناداً إلى ردوده، حصل على النقاط الموضحة أدناه:

- السؤال 1: نقطة واحدة للإجابة بـ 'نعم'.
- السؤال 2: نقطة واحدة للإجابة بـ 'نعم'.
- السؤال 3: 0 نقاط للإجابة بـ 'لا'.
- السؤال 4: تم اختيار ثلاثة من خمسة خيارات. 0.2 نقطة لكل إجابة، بالتالي مجموع النقاط هو 0.6 نقطة.
- السؤال 5: 0 نقاط للإجابة بـ "لا"
- السؤال 6: تم اختيار أربعة من خمسة خيارات. 0.4 نقطة لكل إجابة، بالتالي مجموع النقاط هو 1.6 نقطة.
- السؤال 7: 0 نقاط للإجابة بـ 'لا'.
- السؤال 8: نقطة واحدة للإجابة بـ 'نعم'.

ولذلك، حصل البلد X على مجموع نقاط 5.2. لن يُستخدَم مجموع النقاط المجمع لكل بلد لتصنيف البلدان إلى فئات وفقاً لمستوى تحقيقها أهداف المؤشّر (على سبيل المثال: منخفض أو متوسط أو عالي). لكن تدخل هذه النقاط في المجاميع العالمية، حيث تُفسَر البيانات باستخدام صيغة المجموع لإظهار الاتجاهات العامة.

وفي ما يلي مثال على كيفية استخدام الردود على أسئلة المسح لتفسير المجموع العالمي الذي يوضح الاتجاه السائد في مبدأ "حفظ السجلات والإبلاغ":

من بين 100 بلد استجابت لمسح اليونسكو الخاص بوصول الجمهور إلى المعلومات (المؤشّر ١٦-١٠-٢من أهداف التنمية المستدامة)، تتوفر مؤسسات رقابية لرصد الوصول إلى المعلومات في 80 في المائة منها. ومع ذلك، تحتفظ 50 في المائة منها فقط بسجلات للطعون المقدّمة بشأن طلبات الوصول إلى المعلومات. تُبرز هذه النسبة حاجة البلدان إلى تعزيز جهودها في هذا السياق، حيث أن الحفظ الدقيق للسجلات أمرٌ حيوي للإبلاغ القائم على الأدلة، ومن شأنه أن يعود بفوائد كبيرة على إمكانية الوصول إلى المعلومات. وفي غياب سجلات كافية وموثوقة للطلبات الواردة ولكيفية معالجتها، قد يصعب تقديم الأدلة اللازمة وقياس التقدّم المحرز.

وحيثما أمكن، تُجمع بعض البيانات التكميلية من خلال أسئلة المتابعة، لكنها لا تُمنح أيّ نقاط، بل تستخدم لوضع تحليل اليونسكو في سياقه الصحيح. أسئلة المتابعة هي كما يلي:

- السؤال 1:
  - عند الإجابة بـ "نعم" على السؤال التالي: ما هي الضمانات (حسب النوع – تشريع أساسي، تشريع/نظام فرعي، سياسة ملزمة، إلخ)؟
  - عند الإجابة بـ "لا" على السؤال التالي: هل يستمر اعتماد سياسات غير ملزمة بشأن الوصول إلى المعلومات (بيان عام مثل خطة عمل الشراكة من أجل حكومات مفتوحة؛ استراتيجية مثل استراتيجيات الحكومات المفتوحة/البيانات المفتوحة/بيانات متاحة للاستخدام؛ خطة رئيسية أو خطة عمل/إجراءات عمل موحّدة/بروتوكولات/سياسات الحكومة الرقمية أو الإلكترونية المتعلّقة بتنفيذ هدف الوصول إلى المعلومات؛ أو غيرها) - ثم "إنهاء المسح".
  - عند الإجابة بـ "قيد التنفيذ": يرجى التوضيح - ثم "إنهاء المسح"

- السؤال 2، عند الإجابة بـ 'نعم':
  - ما هي؟ (حسب النوع: لجنة المعلومات أو المفوض/لجنة حماية البيانات أو الخصوصية أو المفوض/هيئة تجمع بين حماية البيانات/الخصوصية والوصول إلى المعلومات/لجنة حقوق الإنسان/أمين المظالم/الإدارة أو الوزارة أو/الوكالة أو غيرها؛ وتحديد المستوى: على الصعيد الوطني أو دون الوطني).
  - من عيّن رئيس المؤسسة الرقابية المعنية؟ (جهة تنفيذية/تشريعية/قضائية/جهة أخرى (مثلاً لجنة متخصّصة):_____ يرجى التوضيح).
  - من وافق على الميزانية المخصّصة للمؤسسة [أو المؤسسات] الرقابية؟ (جهة تنفيذية/تشريعية/قضائية/جهة أخرى (مثلاً لجنة تضم جهات معنية متعددة):_____ يرجى التوضيح).
  - إلى من تقوم المؤسسة/المؤسسات الرقابية بالإبلاغ مباشرة عن أنشطتها؟ (جهة تنفيذية/تشريعية/قضائية/جهة أخرى (مثلاً لجنة متخصّصة):_____ يرجى التوضيح).

- السؤال 5، عند الإجابة بـ "نعم": أي من الإعفاءات التالية مذكورة: الأمن القومي؛ العلاقات الدولية؛ الصحة والسلامة العامة؛ منع الأخطاء القانونية والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها؛ الخصوصية؛ المصالح التجارية المشروعة وغيرها من المصالح الاقتصادية؛ إدارة الاقتصاد؛ الإنصاف في إقامة العدل والحصول على المشورة القانونية؛ الحفاظ على البيئة؛ وضع السياسات المشروعة وغيرها من الإجراءات المنوطة بالهيئات العامة.

- السؤال 6، عند اختيار أحد الخيارات: أي مبادرات/أنشطة أخرى ترغب في إضافتها؟
- السؤال 7، عند الإجابة بـ 'نعم':
  - اختيار السنة المرجعية.
  - ما عدد الطلبات الرسمية المقدّمة بموجب ضمان (ضمانات) الوصول إلى المعلومات... ما عدد الطلبات الرسمية المستلمة؛ ما عدد الطلبات الرسمية الحاصلة على موافقة (كاملة؛ جزئية؛ ما عدد الطلبات الرسمية المرفوضة؛ ما عدد الطلبات الرسمية المرفوضة باعتبارها غير مؤهلة؟
  - للإعفاءات المسموح بها بموجب الضمان القانوني المعتمد في البلد، هل يُحتفظ ببيانات مفصّلة عن الأسباب الموجبة لعدم الإفصاح والإفصاح الجزئي؟ نعم/لا.

- السؤال 8، عند الإجابة بـ 'نعم':
  - اختيار السنة المرجعية.
  - ما عدد الطعون التي تلقتها مؤسستك؟؛ ما عدد الطلبات الرسمية الحاصلة على موافقة (كاملة؛ جزئية؛ المجموع)؟ ما عدد الطلبات الرسمية المرفوضة؛ ما عدد الطلبات الرسمية المرفوضة باعتبارها غير مؤهلة؟
  - للإعفاءات المسموح بها بموجب الضمان القانوني المعتمد في البلد، هل يُحتفظ ببيانات مفصّلة عن الأسباب الموجبة لعدم الإفصاح والإفصاح الجزئي؟ (نعم/لا).

4.D. التحقق

سيتم التحقق من صحة البيانات مع البلدان خلال مرحلة المعالجة لضمان جودتها ودقتها.

4.E. التعديلات

لا ينطبق

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على مستوى البلد
  لا يتم احتساب القيم الناقصة.

- على المستويين الإقليمي والعالمي
سيتم تجميع البيانات فقط من البلدان المستجيبة

G.4. المجاميع الإقليمية

من أجل رفع التقارير إلى الأمم المتحدة، تتبع المجاميع الإقليمية التجميع الإقليمي الذي حددته إدارة إحصاءات الأمم المتحدة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة. فيما يتعلق بتقارير اليونسكو إلى الدول الأعضاء فيها، فإن هذا يتبع التجميع الإقليمي لليونسكو بناءً على تعريفها للمناطق.[2]

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

بعد تلقّي البلدان دعوة للمشاركة في المسح، تُتاح لها إمكانية الوصول إلى دليل توجيهات المستخدم. ومن الضروري أن يجمع المستخدم، أو الشخص المسؤول، الإجابات الواردة في المسح بعملية جيدة التنسيق، وشاملة لجميع الموظفين المعنيين بالإشراف على العمل في مختلف المسائل الرئيسية المشمولة في المسح. خلال فترة جمع البيانات، ستقوم اليونسكو بتجهيز فريق لدعم البلدان في ملء استبيان المسح، وإرسال إجابات جيدة وحسنة التوقيت للرد على استفساراتها.

I.4. إدارة الجودة

تنشئ اليونسكو فريقاً مخصصاً لإدارة المسح. يوفّر الفريق خدمة مكتب المساعدة وورش عمل عبر الإنترنت لضمان إدارة العلاقات مع البلدان. الفريق مسؤول أيضاً عن مراقبة الجودة التي تشمل تنظيف البيانات ومعالجتها وكذلك التحقق منها.

J.4. ضمان الجودة

إذا برزت الحاجة إلى توضيح بشأن الإجابات، تحرص اليونسكو على ضمان الجودة بالتحقّق من صحة البيانات المجمعة من خلال المسح المنفّذ في البلدان. كما تقترح اليونسكو تنظيم ورشات عمل عبر الإنترنت مع البلدان بثلاث لغات (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية) لمساعدتها على إتمام المسح، تفادياً لوقوع أخطاء في الفهم والتفسير لدى المجيبين، ولضمان جودة البيانات التي المُزمع جمعها.

K.4. تقييم الجودة

سيتم إجراء تقييم الجودة من خلال تقييم جودة البيانات وقابليتها للمقارنة والمواءمة مقابل مبادئ الوصول إلى المعلومات المحددة سابقًا في هذه الوثيقة. كجزء من آلية التقييم، ستقوم اليونسكو أيضاً بجمع التعليقات مباشرة من البلدان والخبراء، بهدف تحسين عملية جمع البيانات وأداة المسح، حسب الضرورة.5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

[2] UNESCO's definition of regions with a view to the execution by the Organization of regional activities: unesdoc.unesco.org/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_b8a0c1c2-bc9b-4433-9742-c568fc7c0d19?_=372956eng.pdf&to=142&from=140

ينبغي إتاحة البيانات الوطنية المتعلقة باعتماد وتنفيذ الضمانات القانونية بشأن الوصول إلى المعلومات بعد مشاركة الدول في مسح اليونسكو. تتوفر بيانات أخرى من مختلف مبادرات الرصد والبحث حول العالم والتي يمكن استخدامها للتثليث وكمصادر تكميلية.

التسلسل الزمني:
لا ينطبق

التفصيل:
ستحسب المجاميع الإقليمية والعالمية لهذا المؤشر عدد البلدان داخل منطقة ما أو على الصعيد العالمي التي تتبنى وتنفذ الضمانات الدستورية والقانونية و/أو السياساتية للوصول العام إلى المعلومات.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

لا ينطبق

مصادر التباين:
لا ينطبق لأن المؤشر لا يُحسب إلا من البيانات المقدمة من الدول الأعضاء إلى اليونسكو رداً على المسح حول وصول الجمهور إلى المعلومات (المؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٦-١٠-٢).

7. المراجع والوثائق

الروابط:

https://en.unesco.org/themes/monitoring-and-reporting-access-information

المراجع:

UNESCO 2020 Report on SDG Indicator 16.10.2 (Public Access to Information):

- From promise to practice: access to information for sustainable development (publication version): https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375022
- First global report on the implementation of access to Information laws (version submitted to the 32nd Session the Intergovernmental Council of the International Programme for the Development of Communication): https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374637.locale=env

Powering sustainable development with access to information: highlights from the 2019 UNESCO monitoring and reporting of SDG indicator 16.10.2:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000369160?posInSet=2&queryId=d806d9b7-15e1-4d94-95a2-6dfd9967e6c6

Access to information: a new promise for sustainable development:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371485

The Commonwealth's Model Freedom of Information Bill:
https://thecommonwealth.org/sites/default/files/key_reform_pdfs/P15370_12_ROL_Model_Freedom_Information.pdf

Organization of American States (OAS)'s Model Law on Access to Information:
https://www.oas.org/dil/AG-RES_2607-2010_eng.pdf

African Union's Model Law on Access to Information: https://archives.au.int/handle/123456789/2062

United Nations Convention against Corruption:
https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf

Resolution of the UN General Assembly and Human Rights Council 31/32:
https://undocs.org/A/HRC/RES/31/32

2013 Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/68/362